إصلاح النظام الضريبي على رأس التحديات أمام حكومة أخنوش

السلطات تتطلع إلى الرفع من الإيرادات الجبائية والحد من الاقتراض محليا وخارجيا

يرجح الخبراء أن تواجه الحكومة المغربية الجديدة معركة مفصلية مهمة في طريق تجسيد خطط الإصلاح الاقتصادي واقعيا والتي تتمثل في مسألة الإسراع في تعديل أوتار المنظومة الضريبية، التي باتت أحد الملفات المستعجلة الموضوعة على الطاولة لكي يتم تعزيز الإيرادات وفي نفس الوقت إحلال العدالة الجبائية ودون التأثير على المستثمرين.

التوازن الجبائي أولوية

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – يبرز اتجاه رسمي مع قرب الإعلان عن تشكيلة الحكومة المغربية الجديدة برئاسة عزيز أخنوش لإعادة النظر في النظام الضريبي القديم بناء على توصيات قدمتها استشارة وطنية أجريت في مايو 2019.

وناقشت تلك الاستشارة التأكيد على حيادية ضريبة القيمة المضافة والتدرج الضريبي، إضافة إلى تجميع الضرائب المحلية والرسوم شبه الضريبية في قانون واحد.

ويشمل الإصلاح مراجعة ضريبة الدخل وتوسيع قاعدة ضرائب الدخول المهنية، من أجل دعم ذوي الدخول المنخفضة والطبقات المتوسطة.

إدريس الفينة

المغرب يحتاج إلى رؤية ضريبية متكاملة تكون مستقرة ومستدامة

عبداللطيف بروحو

لتحقيق الهدف يمكن تغيير المنظومة وفق خطة تمتد على 5 سنوات

ويشكل هذا الباب من الملفات الهامة التي ستعالجها حكومة أخنوش مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، للوصول إلى نظام ضريبي أكثر تماسكا وفعالية وتنافسية وشفافية، لتحقيق التنمية الشاملة.

وعلى اعتبار أن البرنامج الانتخابي للأحزاب المشاركة في الحكومة جعل من تحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد أولوية الحكومة، فهذا يعني حسب خبراء الاقتصاد أن الإصلاح الضريبي سيكون منسجما مع تعزيز الإمكانات الجبائية الكاملة للاقتصاد المحلي.

ويعتقد إدريس الفينة الأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي أن المغرب يحتاج لرؤية ضريبية متكاملة "سواء أردنا أن تقوم الدولة بكل شيء عوض القطاع الخاص، أو أردنا تحفيز المستثمرين المحليين والأجانب لكي يستثمروا في مجالات اقتصادية متعددة".

وكل هذا يتطلب، حسب المحلل الاقتصادي، في تصريحه لـ"العرب"، توفير سياسة ضريبية مستقرة ودائمة ومنتجة تسمح بخلق دينامية تنموية مستمرة ومن جعل القطاع الخاص الفاعل الأساسي في هذه التنمية.

والمطلوب من الحكومة الجديدة النظر في إخضاع كل قطاع أو نشاط لنظام الضرائب لأن المبدأ يستوجب على جميع دافعي الضرائب تقديم تصريحاتهم، حتى وإن كانوا معفيين أو خاضعين لمستوى صفر من الضريبة.

وتراجع إجمالي عائدات الضرائب للعام الماضي بواقع 5.4 في المئة لتبلغ نحو 144.8 مليار درهم (16.2 مليار دولار) رغم الأزمة الصحية.

وحسب خبراء في الاقتصاد، يشكل مشروع قانون الإصلاح الضريبي الذي تمت المصادقة عليه أداة لإرساء علاقة جيدة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب والمساهمة في تعزيز القدرة التمويلية للدولة للقطاعات ذات الأولوية.

ويحتاج مشروع الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد إلى تمويلات كبرى سيتم توفير قسط مهم منها بواسطة العائدات الضريبية.

ومن المفترض أن تعكف الحكومة الجديدة على التعامل مع سلبيات الاقتصاد غير المهيكل الذي ظل يستفيد بطريقة غير مباشرة من التهرب الضريبي ولا يؤدي دورا فعالا في الاقتصاد المحلي.

وسيمكن مبدأ الحياد والعدالة الضريبيين من تعزيز إمكانيات الدولة بنسبة تناهز 20 في المئة، مما سيتيح التوفر على قدرات لتمويل القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

وقدمت الحكومة مشروع قانون يحدد المبادئ الأساسية للإصلاح الجبائي والأهداف التي يراد بلوغها، علما أن مشروع القانون سيعرض على البرلمان من أجل المصادقة عليه.

وأكد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في الحكومة المنتهية ولايتها محمد بنشعون أنّ الإصلاح يراد منه تقوية الحقوق الأساسية، من خلال اعتماد نظام جبائي يقوم على احترام مساواة الجميع أمام الضريبة، وعلى الإنصاف الجبائي، والحق في المعلومة، وضمان حقوق الخاضعين للضرائب والإدارة.

وتعرف الوضعية المالية الحالية بالمغرب صعوبات كبيرة بسبب أثر الجائحة على جل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مبينا أن الموارد العمومية لم تعد تكفي لمواجهة التكاليف العمومية المتزايدة.

وتبحث الدولة في إمكانية الرفع من إيراداتها الضريبية للتخفيف من اللجوء للاستدانة من السوقين المحلية والخارجية، والتي ارتفعت مع تمدد جائحة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد.

وأكد الخبير الاقتصادي عبداللطيف بروحو أن المالية العمومية تحتاج إلى جيل جديد من الإصلاحات ولمنظومة ضريبية جديدة، يتم إرسائها تدريجيا على خمس سنوات أو أكثر، والتي من شأنها توسيع القاعدة الضريبية وتخفيف الضغط على الشركات لتحقيق مردودية اقتصادية للضريبة، ومردودية مالية خلال المدى المتوسط لمنع انهيار المالية العمومية.

وكانت الاستشارة الوطنية الثالثة حول الجبايات في المغرب قبل عامين تهدف لإصلاح النظام الضريبي ليصبح أداة تدعم تحقيق العدالة الجبائية والوصول إلى نظام يترجم تطلعات الدولة والمواطنين.

وذهب المشاركون في الاستشارة إلى أن الضغط يقع على فئات معينة من الملزمين عبر الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، ما دفع إلى الاتفاق خلال المناظرة على أنّه يجب أن يساهم الجميع في المجهود الجبائي للدولة، مؤكدين على ضرورة تعويض التحفيزات الجبائية بمُنح موازنة.

ولهذا أكد بنشعبون قبل شهرين على حماية الخاضعين للضريبة من أيّ شطط في تأويل النصوص القانونية من طرف الإدارة الجبائية، وتعزيز علاقة الثقة بين هذه الأخيرة ودافعي الضرائب، وتمكين الطرفين من حق الطعن، وضمان استقلال الهيئات الجبائية المخصصة لذلك، بالإضافة إلى تأسيس مرصد وطني للجبايات.

واعتبر الفينة أن كل سنة يتم اقتحام عدد من الإجراءات الضريبية الجديدة بمناسبة تقديم القوانين المالية من أجل الرفع من المداخيل الضريبية لمواجهة كلفة الادارة المتزايدة والتدخلات غير المبررة في عدد من القطاعات عوض تركها للمبادرة الخاصة أو وضع شروط تسريع خلق المزيد من الثروة.

وأوضح أن كل الدراسات والتحليلات تؤكد أن رفع الضغط الضريبي لن يعمل على تبطيء الوتيرة الاقتصادية على المدى البعيد.

ويشدد المسؤولون في وزارة المالية على التوجه نحو إقامة نظام جبائي يكون في خدمة التنافسية والابتكار وتوفير فرص عمل وتعبئة كلّ الإمكانات الضريبية قصد ضمان تمويل أفضل للسياسات العمومية.

وأفاد هؤلاء بتوجيه النظام الضريبي نحو تعزيز التضامن، لاسيما تمويل شبكات الحماية الاجتماعية، كالتغطية الصحية والتعويضات العائلية، وكذلك الحد من الفوارق الاجتماعية.

الجزائر تتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية لأول مرة منذ عقدين

الجزائر – ترجح السلطات الجزائرية أن ترتفع الصادرات غير النفطية بنهاية العام الجاري إلى أعلى مستوى لها منذ عامين، في الوقت الذي يرى فيه بعض الخبراء تبريرات بشأن احتمال وجود بعض الصعوبات في طريق تحقيق هذا الهدف.

وقال الرئيس عبدالمجيد تبون في خطاب ألقاه أمام ولاة المحافظات الـ58 بالعاصمة الجزائر مساء السبت الماضي إنه يتوقع ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية إلى 4.5 مليار دولار بنهاية العام.

وعلى الرغم من تأكيده بأن الاقتصاد الجزائري كان "متخلفا وموجها نحو الاستيراد"، إلا أنه أشار إلى أن هناك مؤشرات وبوادر لخروج الجزائر من النفق حيث أنه لأول مرة منذ ما يفوق 20 سنة تم تجاوز قيمة صادرات أقل من ملياري دولار سنويا.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى تبون قوله "وصلنا حاليا إلى تصدير 3.1 مليار دولار، وسيصل حجم الصادرات في نهاية السنة الجارية إلى 4 أو 4.5 مليار دولار".

وأعلنت وزارة التجارة أن الصادرات خارج المحروقات ارتفعت بمعدل 118 في المئة منذ بداية العام، مقارنة بالعام الماضي وجاءت الأسمدة المعدنية والكيميائية في المقدمة بنحو 886 مليون دولار.

وبحسب الأرقام الرسمية، شكلت الصادرات غير النفطية حصة قدرها 12.4 في المئة من إجمالي صادرات البلاد في النصف الأول من 2021 حيث بلغت الإيرادات أكثر من ملياري دولار.

وذكرت وزارة المالية في وقت سابق هذا الشهر أن القيمة الإجمالية للصادرات ارتفعت إلى 23.7 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس الماضيين بعدما كانت 15.1 مليار دولار بمقارنة سنوية.

وتعول الحكومة على تدعيم مستوى الصادرات غير النفطية من أجل تضييق الفجوة في العجز التجاري في بلد يعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات المتأتية من بيع النفط والغاز.

ويؤكد خبراء على أن خطط الحكومة لتنويع الاقتصاد والخروج من كبوة النفط والغاز تواجه تحديات كثيرة من بينها العجز الدائم لميزان المدفوعات وضعف النسيج الصناعي فضلا عن البيروقراطية، مما يحتم ضرورة تفكيك هذه العقبات لتحقيق الأهداف.

وتستهدف الحكومة إيجاد قطاعات غير نفطية بالبلاد وتنميتها للخروج باقتصادها من تبعية ريع الطاقة من خلال خطة إنعاش جديدة أعلن عنها الرئيس تبون، غير أن العقبات لا تزال كثيرة.

وتمثل الصناعة النفطية في الجزائر أكثر من 95 في المئة من الصادرات الإجمالية للبلاد، بينما بقيت العائدات غير النفطية هامشية في السنوات الماضية ولم تتجاوز سنويا ملياري دولار.

مساع مضنية لتنويع مصادر الدخل

نمو احتياطات النقد الأجنبي يخفف أزمات الاقتصاد التونسي

تونس – يمنح ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي اقتصاد تونس المتعثر نقطة أمل جديدة، حيث يفتح ذلك هوامش تحرك للسلطات من أجل مواجهة الأزمة المالية الحادة في ظل ما تشهده الساحة السياسية من تغيرات.

وأظهرت أحدث المؤشرات المنشورة على المنصة الإلكترونية للبنك المركزي أن صافي احتياطاته النقدية من العملات الأجنبية ارتفع بمقدار يتجاوز المليار دينار (حوالي 720 مليون دولار) بنهاية الأسبوع الماضي، وهو ما يمثل 12 يوما من الاستيراد.

وبهذا المبلغ الذي حصلت عليه تونس من حقوق السحب الخاصة التي يمنحها صندوق النقد الدولي بلغت قيمة الاحتياطات النقدية نحو 21.8 مليار دينار (7.8 مليار دولار).

وتلقت تونس مؤخرا من صندوق النقد حوالي 552 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بعد أن وافقت إدارة مجلس الصندوق على إعادة توزيعها للدولة منتصف سبتمبر الجاري.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إلى الخبيرة الاقتصادية فاطمة المراكشي الشرفي قولها إن "هذا المبلغ من حقوق السحب الخاصة من شأنه تجديد أصول تونس بالعملة الأجنبية".

وأضافت الشرفي، وهي أستاذة جامعية "سيعزز قدرتنا على مواجهة سداد آجال الاستحقاق المستقبلية، وخاصة تلك المقومة بالعملات الأجنبية. ولكن حتى وإن تم استغلال كل هذا المبلغ لتلبية الحاجة التمويلية سيكون أقل من المبلغ الإجمالي المطلوب".

وظلت الاحتياطات النقدية تتراجع منذ العام 2011 لتبلغ بعد الأحداث الإرهابية في 2015 إلى أدنى مستوياتها حينما بلغت نحو 4.3 مليار دولار على إثر انحسار نشاط السياحة أحد القطاعات الأساسية المدرة للعملة الصعبة.

فاطمة المراكشي

الحصول على حقوق السحب الخاصة مهم حاليا لكنه غير كاف

وسجل أعلى مستوى من الاحتياطات مع بداية هذا العام حينما بلغت قرابة 8.25 مليار دولار، بما يعادل 161 يوم توريد.

وأعطى هذا الاحتياطي أريحية للنظام المصرفي. ورأى كثير من الخبراء أن السياسة النقدية التي يتبعها المركزي كانت لها آثار إيجابية على كبح الطلب على العملة الصعبة وساهمت في طمأنة السوق المحلية، فضلا عن تراجع الواردات بسبب قيود الإغلاق المنجرة عن الجائحة.

وكانت الاحتياطات تبلغ قرابة 13 مليار دولار في 2010 بغض النظر عن الاختلاف في قيمة العملة المحلية بين الفترتين.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن حصة تونس بلغت في العام الماضي 545.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وأظهرت بيانات تقرير حكومي نشر السبت أن تونس اقترضت مبلغ 8.78 مليار دينار (3.2 مليارات دولار) لتغطية العجز في ميزانية الشهور السبعة الأولى من هذا العام.

وبحسب تقرير وزارة الاقتصاد والمالية حول نتائج تنفيذ الميزانية العامة للبلاد التي تواجه تحديات مالية متصاعدة لما تبقى من العام الجاري، تتوزع القروض بين 1.77 مليار دولار في شكل اقتراض داخلي، ونحو 1.38 مليار دولار اقتراض خارجي.

وكانت بيانات وزارة المالية مطلع العام الجاري أظهرت أن مشروع موازنة 2021 قدّر الحاجة إلى اقتراض 7.7 مليار دولار.

وتسعى تونس للحصول على قرض جديد من صندوق النقد بحوالي 4 مليارات دولار، حيث انطلقت في محادثات تقنية منتصف مايو الماضي لكنها توقفت بسبب الأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد.

وبلغ حجم الدين العام لتونس بنهاية يوليو أكثر من 99 مليار دينار (35.64 مليار دولار)، منها 21.9 مليار دولار ديون خارجية ونحو 13.7 مليار دولار ديون داخلية.